

القاهرة في ١٥ مارس ٢٠١٠

صاحب السعادة،

أتشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت خطاب سعادتك المؤرخ اليوم والذي ينص على ما يلي:

"أتشرف بأن أعزز التفاهم التالي الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيز جهود التنمية في جمهورية مصر العربية:

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولي (ويشار إليها فيما بعد بـ "جاياكا") قرضا بالين الياباني تصل قيمته إلى ثمانية وثلاثين مليار وثمانمائة وأربع وستين مليون ين (٣٨٨٦٤٠٠٠٠٠٠٠ ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ "القرض") إلى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (ويشار إليها فيما بعد بـ "المقترض") وذلك طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان لتنفيذ مشروع إنشاء محطة طاقة رياح بخليج الزيت (ويشار إليه فيما بعد بـ "المشروع").

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والجاياكا، وفي نطاق التفاهم الحالي سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه، والذي سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية:

أ - ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عاما بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام؛

صاحب السعادة

السيد/ كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

- ب- سيكون سعر الفائدة ثلاثة من عشرة في المائة (٣,٠%) سنويا؛  
ج - دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، وبما أن جزء من القرض سيتم إتاحتها لتغطية مدفوعات تقدم لاستشاري المشروع، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحد من المائة في المائة (١,٠%) سنويا؛  
د- ستكون فترة السحب تسع (٩) سنوات، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ؛ و  
هـ - سيتم فرض عمولة علي المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة في المائة (١,٠%) سنويا.

- (٢) سيتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما في ذلك الاعتبارات البيئية له.  
(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين.

٣- ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة المالية بجمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك.

٤- (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة المقترض لموردين ومقاولين واستشاريين أو أي منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقا لتلك العقود التي يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أي منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت في دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت في، وخدمات وردت من تلك الدول، أو أيهما.

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين علي نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه.

٥- ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات (أو أي منهما) المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ يتم شراؤها وفقا للدليل الشراء الخاص بالجايكا، والذي يتضمن، ضمن غيره، إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة.

٦- فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراه وفقا للقرض، ستتمتع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحررة بين شركات الشحن والتأمين البحري.

٧- سيمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلي خدماتهم في جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أي منهما) المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤.

٨- (١) ستعفي حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة في جمهورية مصر العربية المتعلقة و/أو الناتجة عن القرض والفائدة الناجمة عنه.

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصي والضريبة علي أرباح الشركات الواجبة الدفع من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أي منهم المنفذين لأعمال في جمهورية مصر العربية - أية ضرائب والتي يسهل تحديدها وفقا لعملية التوريد ذات الصلة، بما في ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة علي البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع أو أي منهم في التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أي منهم والمقترض، يتم دفعها بواسطة المقترض.

٩- ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو:  
أ- ضمان استخدام القرض علي الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط؛  
ب- ضمان سلامة الأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع والحفاظ علي سلامتهم، وكذا سلامة عامة المواطنين في جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض؛ و  
ج- ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض علي الوجه السليم وفعاليتها للأغراض المنصوص عليها في التفاهم الحالي.

١٠- ستتمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ :  
أ- معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع؛ و  
ب- أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع.  
١١- ستتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالي.

وإنه ليشرفني أيضا أن اقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيدا للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية."

وإنه ليشرفني أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد في خطاب سعادتكم، وأوافق علي أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

حرف هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات  
الحجية، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديري.

فايزة أبو النجا

م. ن. م. م. م.

وزيرة التعاون الدولي  
جمهورية مصر العربية